



منظمة العمل العربية



## تقرير المدير العام

### لمنظمة العمل العربية حول

المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري والجنوب اللبناني

مؤتمر العمل الدولي الدورة "110" جنيف، 27 مايو – 11 يونيو / 2022



## المستوطنات الإسرائيلية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية

على

أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين  
والأراضي العربية المحتلة الأخرى  
الجولان السوري - والجنوب اللبناني

**تقرير**

**المدير العام لمنظمة العمل العربية**

**مقدم إلى الدورة " 110 "**

**لمؤتمر العمل الدولي لعام 2022**

## تقديم

فى إطار المتابعة الدائمة للآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على أصحاب الأعمال والعُمال فى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، نتشرف بتقديم هذا التقرير السنوي مترجما إلى اللغات الثلاث: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، بحيث يتم تعميمه على أطراف الإنتاج الثلاثة فى مختلف الأقاليم بالعالم، وممثلي منظمات المجتمع الدولي المشاركين فى الدورة "110" لمؤتمر العمل الدولي لعام 2022، للتعريف بحقيقة ما يجرى من انتهاكات فى حق عمال و شعوب الأراضي العربية المحتلة، على أمل أن تساعد هذه الوثيقة، المهمة فى رفع درجة الوعي والمسؤولية لدى جميع الجهات الفاعلة على المستويات العربية، والإقليمية، والدولية للتحركات الجدية والسريعة لتقديم مزيد من الدعم، وتحسين الأوضاع الراهنة، والمساهمة فى تعزيز الفرص القائمة على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة.

وقد أشار أحدث التقارير التى تسلمها مكتب العمل العربي من وزارة العمل فى فلسطين، والمتضمنة داخل هذا التقرير، إلى تسليط الضوء على الانتهاكات الصارخة التى تمارسها دولة الاحتلال على الشعب الفلسطينى من عنصرية، وتمييز، ومصادرة للأراضي، واستغلال للموارد .. إلى فرض الكثير من القيود على اقتصاد دولة فلسطين لمنع شعبها من التطور، وتحقيق طموحاته، ولم تكتفِ دوله الاحتلال بذلك، بل سعت إلى استغلال العمال الفلسطينيين، والعمل على التهجير القسرى لهم، وتشديد الحصار على قطاع غزة، والتعدي على الأماكن المقدسة.

كما أكد التقرير أن سلطات الاحتلال، وعصابات المستوطنين يمعنان فى سياساتهما الهادفة إلى السيطرة على الأرض، وتهجير المواطنين الفلسطينيين لفرض وقائع جديدة، فالسلطات تُقيم اليوم 257 مستوطنة وبؤرة استيطانية على مساحة تزيد على 46% من مساحة الضفة الغربية، وهى فعليا تتحكم بشكل كامل فى مناطق القدس، والمناطق المسماة (ج)، والتي تزيد مساحتها على 60% من مساحة الضفة الغربية، ويعيش فيها نحو 740 ألف مواطن

فلسطيني في قرابة 612 تجمعاً سكنياً، بالإضافة إلى ذلك تتحكم في حركة البضائع والأفراد، وتمنع الاستثمار وإقامة المشاريع، وتسرق الموارد، في توجهات تهدف إلى إبقاء الفلسطينيين في كانتونات ومعازل ملحقة بالاحتلال، حيث لا سيادة، ولا آفاق للتنمية، ولا مجال للحلول السياسية في ظل العجز الدولي عن فرض شرعيته على دولة مارقة تحتل أرضاً وشعباً آخر خلافاً لكل الشرائع، والمواثيق الدولية، وتمارس سياسة الفصل العنصري ضد الفلسطينيين، وليس فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل في كل أماكن وجودها بما في ذلك المناطق الفلسطينية داخل الخط الأخضر (عرب 1948).

### **كما تضمن تقرير وزير العمل بالجمهورية اللبنانية حول الوضع الاقتصادي**

### **والاجتماعي لأصحاب الأعمال والعمال في الأراضي المحتلة في جنوب لبنان خلال**

**عام 2021 الإشارة إلى انه بعد** انسحاب العدو الإسرائيلي في 25 أيار / مايو 2000 إلى

ما يعرف بالخط الأزرق، والأمر الواقعي والحقيقي أن العدو الإسرائيلي لم ينسحب من كل الأراضي اللبنانية، بل ما زالت مساحة كبيرة من الأراضي اللبنانية تحت الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما القرى السبع: تربيخا، هونين، النبي يوشع، صلحا، قدس، المالكية، إبل القمح. التي تم تهجير أهلها في إطار خطة تفريغ الجليل من سكنة العرب، وجرى ذلك في نطاق عمليتين عسكريتين، الأولى في نيسان 1948، والثانية في تشرين الثاني / نوفمبر 1948، وهذا ما حدث في مزارع شبعا التي احتل العدو الإسرائيلي خمسة مزارع منها بتاريخ 25 حزيران / يونيو 1967، ثم احتل مزرعة بسطرا وطرد من هذه المزارع جميع العائلات اللبنانية، وهجرهم إلى مناطق داخل لبنان. وبالتالي فإن المناطق اللبنانية المحتلة هي حالياً خالية من العمال اللبنانيين الذين خسروا أموالهم، وأراضيهم، ومنازلهم ويعيشون في الداخل اللبناني في انتظار إعادة تحرير هذه القرى والمزارع، واسترداد حقوقهم التي سلبت منهم بالقوة والنار.

وعليه، فإن الأضرار اللاحقة بالعمال اللبنانيين من أبناء هذه المناطق، تتجلى من خلال تهجيرهم وحرمانهم من جميع حقوقهم في الأراضي والمنشآت التي يملكونها.

## **كما تضمن أحدث التقارير المتوافرة لدينا حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة لعام 2021 الإشارة إلى أنه:**

على الرغم من حملات الاستنكار لما يجري داخل الأراضي العربية السورية، فإن إسرائيل تتحدى بازدراء المجتمع الدولي، منتهكة جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها، وذلك في ضوء ما يتوافر لدينا من معلومات وبيانات حديثة تعكس ما يتعرض له العمال، وأصحاب الأعمال والمواطنون العرب السوريون في الجولان العربية السورية المحتلة خلال عام 2021 من ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية في حقهم، رغم الظروف الصعبة، والأوضاع الراهنة، والخطيرة التي تشهدها سوريا بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتدمير آثار الجولان العربية السورية.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية، وفرض التعليم باللغة العبرية.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتسريح وإنهاء عقود المدرسين العرب السوريين الذين يدرسون التاريخ والأدب العربي.
- تستمر سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في زرع وتجديد حقول الألغام في الجولان العربية السورية المحتلة.
- قامت قوات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بدفن كميات كبيرة من النفايات النووية (نحو 20) موقعا على أراضي الجولان المحتلة
- قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط، والمعادن، والغاز، والآثار.
- ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمدا بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية.
- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ببيع عقارات وأملاك تابعة أصلا للمواطنين السوريين الذين رحلوا أو أبعادوا عن قراهم.
- ترفض سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو جزئية، والذين يحتاجون لرعاية صحية خاصة بسبب إصابتهم في أثناء العمل، باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض.

- وفق الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب السوريين، فقد تم تصنيف العمال السوريين "عمالاً من الدرجة الثالثة" بعد العمال اليهود والأجانب، وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي، وجهات العمل المختلفة، باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها، ومعظم تلك الأعمال مصنفة إسرائيلياً بـ "الأعمال الشاقة والقدرة" - مصطلح صهيوني عنصري - وهي مخصصة للأقلية العربية.

والله الموفق ،،،

فايز علي المطيري

المدير العام

## القسم الأول

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع  
الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في فلسطين  
عام 2021

## المقدمة

ونحن نعد هذا التقرير الذي يعكس جزءاً بسيطاً من سياسات، وجرائم، وانتهاكات دولة الاحتلال خلال عام 2021، إصدارت منظمة العفو الدولية تقريراً مهماً تؤكد فيه أن دولة الاحتلال تمارس نظام فصل عنصري تجاه الشعب الفلسطيني، حيث تواصل سياساتها التدميرية والتمييزية العنصرية بحق الشعب الفلسطيني خلافاً للقرارات الدولية والاتفاقات الثنائية، في مسعى متواصل لشطب القضية الفلسطينية، وإنهاء حل الدولتين وحرمان الشعب الفلسطيني من تحقيق طموحاته الوطنية، وفي مقدمتها الحرية، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

فدولة الاحتلال تمارس التمييز والفصل العنصري، وترفض بصراحة إقامة الدولة الفلسطينية، وتؤكد ذلك من خلال سلوكها اليومي على أرض الواقع بسياسة الاستيطان الإحلالي والاستيلاء على مزيد من الأرض، والتهجير القسري وممارسة سياسات العزل والحصار وتجميع الفلسطينيين في معازل وكانتونات تتحكم هي بتواصلها الجغرافي.

ففي هذا العام عززت دولة الاحتلال وعصابات المستوطنين من سياساتها بمصادرة الأراضي، وتوسيع وبناء المستوطنات، وهدم وتدمير البيوت والمنشآت الاقتصادية، بل تمنع بشكل شبه كامل استغلال الموارد والاستثمار في المناطق المصنفة (ج) والتي تشكل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية، وشنت في آيار/ مايو عدواناً جديداً على قطاع غزة، وتمعن في تشديد الحصار المفروض على قطاع غزة، وواصلت سياسة تهويد القدس والمقدسات فيها، وفي الوقت ذاته تواصلت عمليات القتل، والاعتقال، والسيطرة على الموارد الطبيعية والمعابر والحدود الفلسطينية، والتحكم في حركة البضائع والأفراد، وتنتهك كل المحرمات والأماكن المقدسة من مساجد وكنائس.

كما استغلت دولة الاحتلال جائحة " كورونا " بمواصلة حربها الاقتصادية، واستغلال العمال الفلسطينيين، وفرضت المزيد من القيود على الاقتصاد الفلسطيني بما في ذلك احتجاز أموال المقاصة، وهي أموال فلسطينية، وهو ما أدى إلى عدم تلقي موظفي الدولة رواتبهم بشكل كامل، وتواصل من خلال قراراتها وسياساتها منع نمو وتوسع الأعمال والأنشطة الاقتصادية، وتمنع التطور الاقتصادي والتنموي.

## الملخص التنفيذي

تهدف سلطات الاحتلال من خلال سياساتها واجراءاتها على الارض الى منع اقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وتهجير قسري للفلسطينيين، وتجميع من يتبقى في معازل منفصلة بعد أن تحكم السيطرة على الجزء الاكبر من الأرض، وتجلب المزيد من المستوطنين إلى الاراضي الفلسطينية، وفي الوقت ذاته منع التطور والنمو الاقتصادي، وبما يبقى على عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي

الجدول التالي يمثل مجموعة من الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها سلطات الاحتلال وقطعان المستوطنين:

### الانتهاكات الإسرائيلية حسب طبيعة الانتهاك والشهر عام 2021:

البند/الشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	المجموع
الشهداء	5	4	1	2	299	11	7	9	12	1	5	8	364
الجرحي	95	62	75	221	26744	345	745	244	614	93	133	348	29719
معتقلون	461	441	463	351	753	571	444	380	372	466	407	459	30083
احتجاز	50	23	58	26	5	0	0	0	0	0	0	0	162
الإبعاد عن المسجد الأقصى	6	17	5	11	4	8	3	1	10	9	6	2	82
اقتحام التجمعات السكنية	433	369	415	255	295	372	345	318	323	371	410	376	4282
حوالجز عسكرية مفاجئة	482	307	301	263	332	350	320	321	312	261	276	259	3784
هدم مبنى وبرج	16	61	34	4	261	20	45	37	7	14	22	34	555
هدم منشآت صناعية وتجارية وتعليمية وصحية وزراعية	43	131	37	5	74	11	7	56	5	46	24	55	494
تدمير مباني وإبراج	0	0	0	0	258	0	0	0	0	0	0	0	258

المجموع	كانون الأول	تشرين الثاني	تشرين الأول	أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	البند/الشهر
													بالقصف الجوي بشكل كامل/غزة
1042	0	0	0	0	0	0	0	1042	0	0	0	0	تدمير وحدات سكنية وتجارية/غزة
769	0	0	0	0	0	0	0	769	0	0	0	0	منازل تعرضت لأضرار فادحة بالقصف الجوي/غزة
14536	0	0	0	0	0	0	0	14536	0	0	0	0	منازل تعرضت لأضرار محدودة بالقصف الجوي/غزة
17	0	0	0	0	0	0	0	17	0	0	0	0	أضرار لحقت بمستشفيات ومراكز طبية/غزة
54	0	0	0	0	0	0	0	54	0	0	0	0	أضرار لحقت بالمتشأن التعليمية/غزة
77000	0	0	0	0	0	0	0	77000	0	0	0	0	تهجير مواطنين/غزة
3521	265	212	173	319	147	174	217	1066	213	217	212	306	إطلاق النار على المواطنين
1098	0	0	0	12	14	5	7	1060	0	0			قصف جوي في قطاع غزة
921	117	54	92	21	123	92	59	21	35	57	172	78	تدمير الممتلكات ومصادرتها
292	22	28	22	29	25	21	24	17	24	27	23	30	الاعتداء على الأماكن المقدسة
945	75	68	91	46	35	51	67	187	67	61	73	124	اعتداءات المستوطنين

المجموع	كانون الأول	تشرين الثاني	تشرين الأول	أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	البند/الشهر
22772	1582	600	2015	112	1414	454	0	500	420	175	400	15100	قطع وتدمير الأشجار / شجرة
1398	143	212	176	32	9	10	4	0	57	105	300	350	تجريف أراضي المواطنين / دونم
89	4	4	0	5	9	0	12	0	14	12	11	18	نشاطات استيطانية
9459	0	0	3144	0	0	0	0	650	2563	0	0	3102	وحدات استيطانية جديدة
11	0	0	2	1	1	3	0	0	1	1	0	2	طرق استيطانية جديدة
61442	86	1261	46	49000	57	8700	0	0	160	820	212	1100	مصادرة أراضي / دونم
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	مشاريع استيطانية جديدة

## أبرز السياسات والانتهاكات الإسرائيلية خلال عام 2021:

### • سياسة الاستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني:

إضافة إلى الحرب التدميرية على قطاع غزة، مارست سلطات الاحتلال، وعصابات المستوطنين سياسة الاستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني بنية القتل، أو الإصابة، أو الزج في السجون، وقد نتج عن هذه السياسة التدميرية التالي:

### • الشهداء:



قتلت قوات الاحتلال في فلسطين 364 شهيدا خلال العام 2021، ففي شهر مايو/ أيار قتلت قوات الاحتلال 299 مواطنا فلسطينيا، منهم 263 في قطاع غزة استشهدوا عبر استهداف المنازل الآمنة بالطيران الحربي وبقاذف المدفعية، ومن بين هؤلاء الشهداء 66

طفلا و38 امرأة، بينهن 4 نساء حوامل، بينما استشهد 34 مواطنا فلسطينيا (بينهم نساء وأطفال) في الضفة الغربية برصاص الاحتلال الذي استهدفهم على الحواجز، أو في أثناء اقتحامه للقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وشهيدان آخران في مدينتي اللد وأم الفحم في الأراضي المحتلة عام 1948، واستمر الاحتلال في سياسة احتجاز جثامين الشهداء في مقابر الأرقام وثلاجات الموت واعدادهم في ازدياد.

### • الإصابات والجرحى:



أصابت قوات الاحتلال نحو 29719 فلسطينيا بالرصاص الحي والمعدني والغاز السام، منهم 26744 مواطنا في قطاع غزة ونحو 2975 مواطنا في الضفة الغربية والقدس ولم تميز في ذلك بين النساء والأطفال، فالك

الفلسطيني في دائرة الاستهداف، وفي شهر مايو/ أيار تم تهجير 77000 مواطن في قطاع غزة أغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ.

## • الاعتقالات:



اعتقلت قوات الاحتلال نحو 30083 مواطنا، من بينهم أطفال وسيدات وزجت بهم في سجونها النازية، في الوقت الذي تواصل فيه اعتقال عشرات النساء والأطفال وتحرمهم من أبسط الحقوق الإنسانية. وما زال في سجونها حتى اليوم ما يزيد على 6 الاف معتقل

تحرمهم سلطات الاحتلال من ابسط الحقوق، خاصة العلاج، وهو ما يعرض عشرات المرضى لخطر الموت خاصة في ظل انتشار وباء، "كورونا".

## • هدم البيوت والمنشآت:



واصلت سلطات الاحتلال العنصرية سياسات هدم البيوت والمنشآت والتجمعات الفلسطينية، خاصة في مناطق القدس ومناطق الأغوار وداخل الجدار والمناطق المسماة (ج) بهدف إفراغ هذه المناطق من سكانها وتهويدها بإنشاء البؤر الاستيطانية، فقد بلغ عدد البيوت والمنشآت التي هدمها الاحتلال هذا العام 555 مبنى وبرج منها 261 مبنى في قطاع غزة،

بالإضافة الى هدم وتدمير 494 منشأة زراعية وصناعية وتجارية وتعليمية وصحية، منها 74 منشأة في قطاع غزة، وتضرر جراء ذلك مئات المواطنين، وتسببت عمليات الهدم في خسارة ملايين الدولارات، وفقد العشرات من فرص العمل ومصادر الرزق.

## • الاستيطان:

أمعنت الحكومة الاسرائيلية في سياسة التوسع الاستيطاني تماهيا مع الخلفية الدينية اليمينية المتطرفة التي يجاهر بها رئيس الحكومة نفتالي بينيت، وهي تعتبر السياسة الأخطر التي تنتهجها سلطات الاحتلال تجاه الأرض الفلسطينية، وتتبدى هذه السياسة جلية من خلال عشرات القرارات الحكومية، والقوانين التوسعية، التي تعطي الحق للمتطرفين من



المستوطنين ببناء البؤر الاستيطانية، وتوسيع المستوطنات القائمة، ومصادرة الأراضي المحاذية وشق الطرق الاستيطانية، وقد تم تنفيذ 89 نشاطا استيطانيا تضمنت إنشاء بؤر استيطانية غير شرعية جديدة، وتوسعة بؤر استيطانية قديمة،

وكل ذلك لإفراغ الأرض من سكانها والدفع بهم نحو الهجرة أو الانتقال إلى مراكز المدن لتصبح غيتوات مغلقة تتحكم بها عصابات الاحتلال ولتنفيذ هذه السياسات ترصد حكومة الاحتلال مليارات الدولارات لمصلحة التوسع الاستيطاني سنويا، فخلال عام 2021 قامت سلطات الاحتلال بإيداع 113 مخططا استيطانيا في 62 مستوطنة إسرائيلية لبناء ما يزيد على 17 ألف وحدة استيطانية على مساحة 13 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتم بناء 9459 وحدة استيطانية جديدة.. كل ذلك ترافق مع شق 11 طريقا استيطانيا في هذه المناطق لإحكام السيطرة عليها.

وقد استهدفت المخططات الاستيطانية بشكل أساسي مدينة القدس بما يزيد على 6300 دونم من أراضيها، تليها محافظة رام الله، وبيت لحم، وبيت جالا لاستكمال بناء ما يعرف إسرائيليا بتجمع "جوش عتصيون".

#### • مصادرة الأراضي وتجريفها وتدمير الممتلكات:



لم تتوقف سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين عن استهداف الأرض الفلسطينية بالمصادرة، والأغلاق، وتدمير المنشآت، والمباني، والمشاريع الزراعية، وحظائر الحيوانات، واقتلاع الأشجار، وتدمير وتخريب المزارع، ومصادرة مصادر المياه. فقد صادرت سلطات الاحتلال

وعصابات المستوطنين 61442 دونما من أراضي المواطنين في الضفة الغربية، وجرفت 1398 دونماً من الأراضي الزراعية نتج عنها اقتلاع 22772 شجرة مثمرة تم قطعها او حرقها او

تدميرها وتخریب نحو 650 دونماً مزروعة في الأغوار، وقتلت وسرقت أكثر من 113 رأساً من الماشية، ودمرت 402 سيارة، وأحرقت بيوتا ومساجد، وقامت بعشرات عمليات الرشق بالحجارة للمواطنين على الطرقات الاستيطانية، كما خربت آباراً وصهاريج مياه، وأتلفت شبكات الري والبيوت البلاستيكية في أكثر من موقع في الضفة الغربية.

### • تهويد القدس:



تعمل سلطات الاحتلال على تغيير معالم المدينة المقدسة وتهويدها بكل الوسائل، وعزلها عن امتدادها الطبيعي، وطمس هويتها العربية، فبعد الوعد المشؤوم للرئيس الأمريكي ترامب تعزز الادارة الحالية سياسة الأمر الواقع، لذا تضاعفت جهود الاحتلال لتهويد القدس، وعزلها، وتهجير الفلسطينيين، وقد تم خلال عام 2021 رصد إعدام قوات الاحتلال

الإسرائيلية 13 مقدسيا بينهم طفل وامرأة، واعتقال 2400 مواطني مقدسى، كما هدمت سلطات الاحتلال 177 مبنى ومنشأة بالقدس الشرقية منذ بداية العام المذكور، مما أثر مباشرة على حياة 1422 مواطنا. وطالت عمليات الهدم جميع أحياء المدينة المقدسة، علما بأن جزءاً كبيراً من المنازل السكنية تم هدمه ذاتيا تحت وطأة التهديد بفرض غرامات مالية باهظة في حال عدم الهدم، وتواجه عشرات المنازل الأخرى تهديدا وشيكا بالهدم، منها أكثر من 100 منزل في مناطق وأحياء القدس السكنية.

ولا تزال سياسة إخلاء المنازل نهجا ثابتا في سياسة الاحتلال العنصرية، حيث لاتزال عشرات العائلات المقدسية تواجه خطر التطهير العرقي، منها عائلات الشيخ جراح التي تقيم في منازلها منذ عام 1956.. وكل ذلك يتم لمصلحة جماعات استيطانية دينية متطرفة، ولا تزال 28 عائلة تضم 600 فلسطيني في حي الشيخ جراح مهددة بالتهجير القسري، وتم تسليم 12 عائلة منها قرارات إخلاء تضم 160 فلسطينياً.

وأصدرت اسرائيل 120 قرار هدم، منها 100 قرار في حي البستان ببلدة سلوان فقط. وقامت السلطات الإسرائيلية في القدس بتقسيم بلدة سلوان إلى 12 حيا يسكنها 55 ألف مقدسي،

6 أحياء منها معرضة لخطر هدم منازلها بسبب الحفريات أو الاستيلاء عليها وهي: حي البستان 124 عائلة تضم 1500 فلسطيني، وحي بطن الهوى 86 عائلة تضم 726 فلسطينيا.

وسجل خلال العام المنصرم أكثر من 292 اعتداء على المسجد الأقصى، كما قامت سلطات الاحتلال بإبعاد ونفي أكثر من 440 مقدسيا عن المسجد الأقصى، والبلدة القديمة، ومدينة القدس لفترات متفاوتة ما بين عدة أيام و 6 أشهر وقد تم إبعاد ونفي 162 مقدسيا عن المسجد الأقصى بالتحديد.

## **وتواصل دولة الاحتلال سياسة التوسع الاستيطاني في مدينة القدس، وقد تم خلال العام المنصرم المصادقة على:**

- بناء 540 وحدة استيطانية على أرض مساحتها 26 دونما في مستوطنة "هار حوماه".
- المصادقة على بناء 3400 وحدة استيطانية ضمن المشروع الاستيطاني المسمى "إي واحد" شرق مدينة القدس.
- المصادقة على بناء 470 وحدة استيطانية في مستوطنة "بسغات زئيف" على أراضي بيت حنينا.
- نشر مناقصات لبناء 83 وحدة استيطانية في مستوطنة "جفعات هاماتوس" على أراضي بيت صفافا.
- المصادقة على بناء 800 وحدة استيطانية في مستوطنة "غيلو" جنوبي المدينة.
- المصادقة على مخطط بناء 9000 وحدة استيطانية على أراضي مطار القدس الدولي -قلنديا.
- المصادقة على بناء 473 وحدة استيطانية في مستوطنة جديدة "جفعات هاشاكيد" على أراضي بيت صفافا.
- المصادقة على بناء برجين بارتفاع 30 طابقا في مستوطنة "غيلو".
- المصادقة على إقامة مجمع تجاري على أرض مساحتها 80 دونما في حي وادي الجوز.
- المصادقة على بناء ستمه بلدية القدس "منطقة عمل" على أرض مساحتها 45 دونما في حي الطور.
- ولم تتوقف السياسة التدميرية عند هذا الحد، حيث باشرت جرافات الاحتلال خلال العام المذكور تجريف الأماكن المقدسة للمواطنين من خلال تجريف أرض صرح الشهداء بالمقبرة اليوسفية توطئة لإقامة حديقة توراتية. كما شرعت جرافات

الاحتلال في تجريف عشرات الدونمات في المدينة تحت حجج واهية كإقامة المحميات الطبيعية والمنتزهات ... وغيرها من المرافق الحضرية بهدف تغيير معالم المدينة التاريخية.

### • حصار قطاع غزة:



تواصل سلطات الاحتلال إغلاق القطاع بشكل شبه كامل برا وبحرا وجوا لأكثر من 11 سنة، مما جعل القطاع على حافة الانهيار فنحو 2 مليون مواطن يعيشون في أزمة إنسانية كارثية، وفي الوقت ذاته مواصلة الاعتداءات على المواطنين

وممتلكاتهم، ووأد كل وسيلة لتحصيل قوت يومهم، فمن حرب إلى قصف وقنص وإغلاقات فيها الفجوات نادرة، ففي الحرب الاسرائيلية الاخيرة على قطاع غزة تم تنفيذ 1198 قصفاً جويًا، وتم تدمير 258 مبنى وبرجا بشكل كامل مكونة من 1042 وحدة سكنية وتجارية، و769 منزلاً تعرضت لأضرار فادحة و14536 منزلاً تعرضت لأضرار محدودة، و17 مستشفى ومركزاً طبياً و54 منشأة تعليمية لحقت بها اضرار، وتم تهجير 77000 مواطن هروبا من القصف إلى القصف في قطاع غزة، الذي كان وما زال عند المحتلين ميدان رماية.

فالحرب الاخيرة استهدفت أيضا تدمير بنى تحتية من شوارع ومحطات وقود ومستشفيات وورش، وكذلك المدينة الصناعية، وفي الوقت ذاته تواصل الإجراءات الهادفة، منع اعادة الاعمار من خلال التحكم في نوع وكمية السلع والمواد الخام المسموح دخولها الى القطاع، كما يشمل الحصار منع المرضى من الخروج لتلقي العلاج في مستشفيات الضفة والخارج، وكذلك منع الطلبة، وتمنع الصيادين من الصيد إلا في مساحات محددة، وتواصل سلطات الاحتلال منع أكثر من 100 ألف عامل من الوصول إلى اماكن عملهم في الضفة والداخل.

## • جرائم الاحتلال في الاغوار ومناطق "ج" وداخل الجدار

تعتبر منطقة الاغوار وشمال البحر الميت احتياطي الأرض الأكبر للتطوير في



الضفة الغربية، وقد أعلنت حكومة الاحتلال في أكثر من مناسبة نيتها ضم مناطق الأغوار الفلسطينية، والتي تشكل نحو ثلث مساحة الضفة الغربية، وفي حال حصل هذا التوجه فلا إمكان لإقامة دولة فلسطينية، وفي سبيل تحقيق هدفها واصلت

سياسة مصادرة الأراضي، وزرع المزيد من البؤر الاستيطانية، وشق عشرات الطرق، وإغلاق مئات الدونمات تحت حجج عسكرية، كما تواصل مصادرة الموارد الطبيعية، خاصة مخزون المياه، وإعلان آلاف الدونمات مناطق محميات طبيعية، فقد أعلنت سلطات الاحتلال تصنيف 112 كيلومترا مربعا من الأراضي في منطقة الاغوار كمحميات طبيعية، هذا بالإضافة الى تعزيز سياسة فصل المناطق من خلال تشييد طرق التفاقية تقطع أوصال التجمعات الفلسطينية، في الوقت ذاته تعمل على إيجاد تواصل جغرافي بين المستوطنات الإسرائيلية في الاغوار، كما واصلت سلطات الاحتلال سياسة هدم المنازل، واستهداف التجمعات البدوية التي تعتبر مكونا مهما من مكونات الحياة في الأغوار فقد هدمت لأكثر من مرة قريتي حمصا الفوقا ويزرا بحجج أنهما تقعان في مناطق تسمى مناطق تدريب عسكري وإطلاق نار، وتجدر الإشارة إلى أن مساحة المناطق المصنفة " مناطق إطلاق نار" في الضفة الغربية تبلغ (998185 دونما)، منها ما يزيد على 220 ألف دونم في منطقة الاغوار. كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتشريد أكثر من 600 فلسطيني من أماكن سكنهم في منطقة الاغوار جراء عمليات الهدم المسعورة التي نفذتها خلال عام 2021 مقارنة ب 278 حالة تشريد للفلسطينيين في منطقة الاغوار خلال عام 2020.

## • الانتهاكات بحق العمال الفلسطينيين:



وصل عدد العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر إلى نحو 200 ألف عامل، وهم بذلك يشكلون ما نسبته (20%) من حجم القوى العاملة الفلسطينية، وقد بلغ عدد العمال الفلسطينيين العاملين بشكل قانوني داخل الخط الأخضر 90 ألف عامل، ما نسبته (75%) منهم يعملون في قطاع

البناء الأكثر خطورة، و(15%) في قطاع الزراعة، و(10%) في قطاع الخدمات والصناعة، وهناك عمال فلسطينيون يحملون تصاريح من انواع مختلفة، ليست تصاريح عمل، ومنهم من يعمل عن طريق التهريب والفتحات الموجودة في جدار الفصل العنصري، ومازالت اسرائيل منذ عام 2007م تحرم عمالنا من قطاع غزة من الوصول إلى اماكن عملهم في الداخل المحتل حتى الآن، وهنا نشير إلى اهم الانتهاكات الإسرائيلية بحق عمالنا في الداخل المحتل عام 2021 وهي على النحو التالي :

1. جدار الفصل العنصري الذي استحوذ على قسم كبير من الاراضي الفلسطينية المحتلة وحد من حركة العمال ذهابا وايابا إلى أماكن عملهم في الداخل المحتل، وزادت تكلفة السفريات عليهم، تلى ذلك وضع بوابات عبور تتحكم بها شركات امنية خاصة تعوق حركة



العمال من خلال، فتح جزء من هذه البوابات واغلاق الجزء الآخر، وذلك بهدف التقليل من عدد الموظفين لديهم، والتربح المادي على حساب سهولة مرور العمال الفلسطينيين وراحتهم، وكذلك تعرض العمال الفلسطينيين للتفتيش والمعاملة المهينة والنيل من الكرامة الإنسانية على الحواجز ومعابر الذل والقهر.

2. التصاريح ومحدوديتها وتحديدها بأعداد الحصص التي تصادق عليها حكومة الاحتلال بين



فترة وأخرى، مما اضطر العمال الفلسطينيين غير القادرين على الحصول على تصريح عمل قانوني إلى الدخول من خلال الثغرات أو الفتحات الموجودة على طول جدار الفصل العنصري أو عبارات مجاري الصرف الصحي والمياه الموجودة تحت الجدار، أو إصدار تصاريح من

أنواع أخرى مثل: (الاحتياجات الخاصة، التجارة، الجدار أو البوابات، تصاريح صفر صفر.. وغيرها) وعددهم يصل إلى 40 ألف عامل، حيث تتحمل دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن عدم تنظيم عملهم بصورة قانونية وتحرمهم من أبسط الحقوق الاجتماعية التي كفها لهم القانون .

3. لا يتمتع العمال الفلسطينيون العاملون بشكل قانوني داخل الخط الأخضر بتأمين البطالة بسبب الإقامة، وهذا على الرغم من فرض دائرة المدفوعات الإسرائيلية وبشكل تعسفي ضريبة المساواة عليهم، وهي رسوم مكتملة لرسوم التأمين الوطني بحيث تساوي بين ما يدفعه العامل الفلسطيني، وما يدفعه العامل الإسرائيلي لكنه لا يحصل على التأمينات التي يحصل عليها نظيره الإسرائيلي بما في ذلك تأمين البطالة.

4. ظاهرة سمسرة التصاريح الذين يبيعون تصاريح العمل في السوق السوداء وغيرها



للعبور، الى الداخل المحتل، والعمل في سوق العمل الإسرائيلية، حيث يضطر العامل الفلسطيني لشراء هذه التصاريح بمبالغ تتراوح بين (2500 و 3000) شيكل شهريا بسبب الفرق الكبير في الأجور لمصلحة سوق العمل الاسرائيلية، وقيام بعض المشغلين الاسرائيليين

أنفسهم بممارسة السمسرة وبيع التصاريح للعمال الفلسطينيين، وقد أصبحوا تجار تصاريح في السوق السوداء دون رقيب أو حسيب عليهم من قبل الجانب الإسرائيلي.

5. تهرب المشغلين الإسرائيليين من إعطاء العمال كامل حقوقهم الاجتماعية من إجازات سنوية، إجازات مرضية، بدل استجمام (نقاهة)، بدل اعياد، بدل ملابس، بدل سفريات وغيرها خلال فترة عملهم معهم، ثم حرمانهم من مكافأة نهاية الخدمة (الأتعاب) بعد فصلهم من العمل او انتهاء المدة الزمنية للعمل لديهم.

6. التلاعب في قسائم الرواتب للعمال الفلسطينيين، وعدم تسجيل أيام العمل الحقيقية والكاملة في قسيمة الراتب (التلوث)، وهذا يؤدي الى حرمان العامل الفلسطيني من خدمات التأمين الصحي له ولأفراد أسرته لكون المشغل الاسرائيلي سجل له عدد ايام عمل اقل من (8)



أيام عمل، ثم التهرب من تسجيل الراتب الحقيقي للعمال والحقوق الاجتماعية الأخرى، والسبب في ذلك قانون العمل الإسرائيلي الذي أعطى الحق للمشغل في الإفصاح عن عدد ايام العمل وبقية الحقوق الأخرى، وفي حال اعتراض العامل الفلسطيني على التلاعب يتم فصله من العمل فوراً.

7. تهرب المشغلين الإسرائيليين من علاج المرضى والمصابين في العمل لديهم، وتوصيلهم إلى اماكن سكنهم أو أقرب معبر أو إلقائهم على قارعة الطريق، وهذا يبدو واضحاً لمصابي "كورونا" أو أصابات العمل لكي يقوموا بالعلاج في المستشفيات الحكومية الفلسطينية، ويحرموهم من العلاج على حساب التأمين الوطني الإسرائيلي داخل المستشفيات الاسرائيلية برفضهم تزويد العامل المصاب بنموذج إشعار إصابة عمل.

8. الحواجز التي يقوم جيش الاحتلال الاسرائيلي بإقامتها بين القرى والمدن الفلسطينية التي



تحد من حركة العمل ووصولهم الى اماكن عملهم في الوقت المحدد، مما يضطر العامل الفلسطيني الى الاستيقاظ من نومه مبكراً (الساعة 2:00 فجراً)، ومن ثم سلوكه طرق أبعد للوصول إلى مكان عمله، وهذا يكلفه وقتاً وجهداً واجرة مواصلات أكبر، حيث تجاوزت مدة يوم العمل الواحد أكثر من

15 ساعة، وهذا الوقت الذي يذهب هدرا يؤثر سلبا على الصحة والسلامة المهنية للعامل الفلسطيني، وكذلك بعده ساعات طويلة عن أولاده وعائلته، مما دفع بأغلب العمال الفلسطينيين إلى المبيت في ورش العمل والبناء في ظروف صعبة جدا، وعدم قيام المشغلين الإسرائيليين بتوفير مبيت صحي ولائق للعمال الفلسطينيين.

9. الهجمات الاستيطانية المتكررة على البيوت والأراضي وعلى العمال الفلسطينيين في اثناء توجههم إلى اماكن عملهم في الداخل المحتل، وايضا يقوم قطعان المستوطنين بالاعتداء على ممتلكات المواطنين، وتخريبها، ومنهم العمال، بشكل يومي، وإرهابهم بمساعدة قوات الاحتلال الاسرائيلي.



10. العمل في ظروف عمل غير لائقة، ولا تتوافر فيها شروط السلامة والصحة المهنية، فقد سُجِّل ما مجموعه أكثر من 900 اصابة عمل منها نحو 37 اصابة قاتلة خلال عام 2021، ولكن العدد الحقيقي أكبر من ذلك بكثير، لأن اغلب العمال يتخوف من الفصل من قبل المشغل إذا قام

بمتابعة اصابة العمل التي تعرض لها، حيث تركزت معظم هذه الاصابات في قطاع البناء والمسبب لها السقوط من علو، وعدم توفير معدات الوقاية والصحة والسلامة المهنية من قبل اصحاب الأعمال الإسرائيليين.

11. إدراج نظام التشغيل الجديد على التطبيق الخاص بمنسق الحكومة الاسرائيلية من خلال نشره على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك وغيره، حيث يهدف إلى التسجيل الإلكتروني لعمال البناء الفلسطينيين على هذا التطبيق، وقد قام بنشر فيديو يوضح للعمال كيفية القيام بعملية التسجيل، ويعتبر هذا الاجراء خطوة أحادية الجانب ومخالفة للبند "37" من اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بتاريخ (1994/04/29م).

12. رفض وزارة المالية الإسرائيلية تحويل الاموال المتراكمة للعمال الفلسطينيين من عام 1970م إلى الآن، على الرغم من صدور قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني رقم "19" عام 2016م وانشاء مؤسسة الضمان حسب البند "40" من اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة في العام 1994م

## الخلاصة:

جهارا، وعلى لسان رئيس مجلس المستوطنات السابق، ورئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي (نفتالي بينيت) فإن سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين يمعنان في سياساتهما الهادفة إلى السيطرة على الأرض، وتهجير المواطنين الفلسطينيين لفرض وقائع جديدة، فهذه السلطات تقيم اليوم 257 مستوطنة وبؤرة استيطانية على مساحة تزيد على 46٪ من مساحة الضفة الغربية، وهي فعليا تتحكم بشكل كامل في مناطق القدس والمناطق المسماة "ج" والتي تزيد مساحتها على 60٪ من مساحة الضفة الغربية، فيها نحو 740 الف مواطن فلسطيني في قرابة 612 تجمعا سكنيا، بالإضافة إلى ذلك تتحكم في حركة البضائع والأفراد، وتمنع الاستثمار وإقامة المشاريع، وتسرق الموارد في توجهات تهدف إلى إبقاء الفلسطينيين في كانتونات ومعازل ملحقة بالاحتلال، حيث لا سيادة ولا آفاق للتنمية ولا مجال للحلول السياسية في ظل العجز الدولي عن فرض شرعيته على دولة مارقة تحتل أرضا وشعبا آخر خلافا لكل الشرائع والمواثيق الدولية، وتمارس سياسة الفصل العنصري ضد الفلسطينيين، وليس فقط في الضفة الغربية، وقطاع غزة، بل في كل اماكن وجوده، بما في ذلك المناطق الفلسطينية داخل الخط الأخضر (عرب 1948).

## القسم الثاني

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع  
الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في  
في الأراضي المحتلة - جنوب لبنان عام 2021



## بالإشارة الى الموضوع والمرجع أعلاه نبدي ما يلي:

بعد انسحاب العدو الإسرائيلي في 25 أيار / مايو 2000 إلى ما يعرف بالخط



الأزرق، وهو لم ينسحب من كل الأراضي اللبنانية، بل مازالت مساحة من الأراضي اللبنانية تحت الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما القرى السبع: تربيخا، هونين، النبي يوشع، صلحا، قدس، المالكية، إبل

القمح، التي تم تهجير أهلها في إطار خطة تفريغ الجليل من سكنة العرب، وجرى ذلك في نطاق عمليتين عسكريتين للهاغانه، الأولى في نيسان 1948، والثانية في تشرين الثاني 1948، وهذا ما حدث في مزارع شبعا التي احتل العدو الإسرائيلي خمس مزارع منها بتاريخ 25 حزيران 1967 ثم احتل مزرعة بسطرا وطرد من هذه المزارع جميع العائلات اللبنانية وهجرها إلى مناطق داخل لبنان.

وبالتالي، فإن المناطق اللبنانية المحتلة هي حاليا خالية من العمال اللبنانيين الذين خسروا أموالهم، وأراضيهم، ومنازلهم، ويعيشون في الداخل اللبناني في انتظار إعادة تحرير هذه القرى، والمزارع، واسترداد حقوقهم التي سلبت منهم بالقوة والنار. وعليه، فإن الأضرار اللاحقة بالعمال اللبنانيين من أبناء هذه المناطق تتجلى من خلال تهجيرهم وحرمانهم من كل حقوقهم في الأراضي والمنشآت التي يملكونها.

## القسم الثالث

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع  
الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في  
الجولان العربية السورية المحتلة لعام 2021

على الرغم من حملات الاستنكار لما يجري داخل الأراضي العربية السورية، تتحدى إسرائيل بازدراء المجتمع الدولي منتهكة جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها.

**وفى ضوء ما يتوافر لدينا من معلومات وبيانات** حديثة يمكن التعرض لأوضاع العمال وأصحاب الأعمال والمواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة خلال عام 2021، وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية فى حقهم رغم الظروف الصعبة والأوضاع الراهنة والخطيرة التي تشهدها سوريا بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

### **أولاً- السياق السياسي.. واقع الاحتلال وأفاق عملية السلام:**

الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الجولان العربية السورية المحتلة خلال الفترة من أيار/ مايو 2015 وحتى تاريخه:

لطالما وُصفت الممارسات الإسرائيلية بالعدائية المطلقة؛ لانتمائها إلى جملة من الممارسات العنصرية التعسفية التي تنفذها سلطات الاحتلال بحق أبناء الجولان العربية السورية المحتلة منذ عام 1967، والتي تتعارض مع القوانين والشرائع الدولية، إذ تعتبر خرقاً سافراً لقواعد القانون الدولي الإنساني، المتمثلة فى اتفاقيات جنيف الأربع الموقعة في الثاني عشر من آب عام 1949 واتفاقية لاهاي 1907، وميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومختلف القرارات والإعلانات والمواثيق والشرائع والاتفاقيات الدولية، خاصة ميثاق منظمة العمل الدولية، وإعلان فيلادلفيا، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المتعلقة بحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، واتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و 1907، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

وفى كل مرة، يطلب المجتمع الدولي أن تكف إسرائيل عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان السورية، وأن تكف عن إقامة المستوطنات، وعن فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة.

## ثانيا- الممارسات الإسرائيلية ضد العمال وأصحاب الأعمال وبقية المواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة:

إن الكيان الصهيوني الإسرائيلي ومنذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967 يمارس سياسة قمعية تعسفية ضد العمال، كما هو الحال بالنسبة لسائر القطاعات الاجتماعية الأخرى. إذ إن سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة حاربت العمال العرب السوريين الذين يعملون في المعامل والمصانع وأعمال البناء، وذلك عن طريق رئيس وأعضاء المجالس المحلية المشبوهة الذين يتم تعيينهم من قبل تلك السلطات في كل قرية، خاصة العمال الذين يقاومون الاحتلال، بعكس الذين يتعاونون مع سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ومؤسساته.

**وتشمل هذه السياسة القمعية العدوانية عدة مجالات، نذكر منها:**

### 1- مجال الثقافة والتربية والتعليم:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتدمير آثار الجولان العربية السورية المحتلة لتزييف الحقائق الأثرية والتاريخية في محاولة لإخفاء وطمس الهوية العربية للجولان المحتلة وتهويدها.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية، وفرض التعليم باللغة العبرية، وإجبار الطلاب على تعلم مادتي (مدنيات إسرائيلية والتراث الدرزي) اللتين لا تمتان بصلة لتاريخ وحضارة الشعب العربي بهدف قطع أواصر الانتماء إلى العروبة والإسلام وتكريس الطائفية والاضطهاد القومي، وذلك للنيل من الشخصية الوطنية والقومية لأهلنا في الجولان وتوسيع سياسة إسرائيل العدوانية.
- تعمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي تعيين مدرسين غير مؤهلين لتنفيذ سياستها التعليمية في حين أنها ترفض قبول تعيين المدرسين الأكفاء من خريجي الجامعات السورية المؤهلين تأهيلا علميا عاليا.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتسريح وإنهاء عقود المدرسين العرب السوريين الذين يدرسون التاريخ والأدب العربي لإذكاء الشعور القومي في نفوس الطلاب. وكل ذلك بهدف السيطرة على سير العملية التربوية والتعليمية والتأثير

الموجه على الانتماء القومي للوطن الأم سوريا.

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بعرقلة قدوم أبناء الجولان العربية السورية المحتلة إلى الوطن الأم لمتابعة دراستهم الجامعية، وتضع العراقيل أمام أبناء الجولان العربية السورية المحتلة المتخرجين في الجامعة بالوطن الأم في أثناء عودتهم إلى قراهم وممارستهم التخصصات التي درسوها وتخرجوا فيها.

## 2- مجال التواصل مع الوطن الأم:

التضييق على المواطنين العرب السوريين بغية عزلهم عن محيطهم العربي وانتمائهم إلى وطنهم الأم سوريا من خلال الممارسات التالية:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بممارسات مختلفة ضد العمال والفلاحين والأطباء وتمنعهم من الذهاب إلى الوطن الأم للمشاركة في المؤتمرات النقابية والعلمية.
- كما تقوم بمنع المتزوجين والمتزوجات من أبناء الجولان المحتلة الذين درسوا في الوطن من العودة إلى قراهم في الجولان المحتلة وتمنع المتزوجات في الجولان المحتلة من زيارة أهلهم في الوطن الأم.
- محاكمة الوطنيين من أبناء الجولان المحتلة الذين سبق أن زاروا الوطن الأم بتهمة (زيارة دولة عدوة).
- منع أبناء الجولان العربية السورية المحتلة من العبور من وإلى الوطن الأم عبر معبر القنيطرة من خلال تقديم الكيان الصهيوني الإسرائيلي الدعم الكامل للعصابات الإرهابية المسلحة للاستمرار في السيطرة على معبر القنيطرة.

## 3- مجال الصحة:

تعاني القرى العربية الخمس المحتلة نقصاً حاداً في المراكز الصحية والعيادات الطبية وعدم وجود مستشفى يخدم أبناء تلك القرى، حيث إن إجراء أي عملية ولو كانت بسيطة سيضطر المواطن للذهاب إلى المدن الداخلية كالناصرية أو صفد أو القدس، مما يكبده نفقات باهظة جراء ذلك، وتستمر المعاناة في هذا الاتجاه بسبب نقص مراكز الإسعافات الأولية ونقص عدد الأطباء والعيادات الطبية المتخصصة، مع العلم أن المواطن في الجولان المحتلة يخضع لضريبة صندوق المرضى وضريبة المستشفيات والمراكز الصحية التي لا وجود لها أساساً في قرى الجولان المحتلة، وتضع سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي العقبات أمام المواطنين في افتتاح المختبرات وبعض

العيادات التخصصية الطبية بهدف ربط المواطنين السوريين بفلسطين المحتلة وإخضاعهم والنيل من صمودهم.

#### 4- مجال الأسرى والمعتقلين:

• تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي باعتقال المواطنين في الجولان المحتلة بتهم غير صحيحة وتحت ذرائع مختلفة مثل: (عدم التقيد بالتعليمات - رفض المشاركة في مظاهرة ضد نظام الحكم في سوريا - إعطاء معلومات لدولة معادية - الاتصال مع عملاء... إلخ).

• كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بإجراء التجارب الطبية على المعتقلين العرب وإهمالهم صحيا، وتعتبرهم إرهابيين - مجرمين وليسوا معتقلين، وتمارس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحق الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان المحتلة لإرغامهم على الاعتراف بما لم يرتكبه... ومن الأساليب المستخدمة حقن أجساد الأسرى (بفيروسات) مرضية قد تؤدي بحياتهم أو تصيبهم بأمراض مستعصية وعاهات دائمة، ناهيك عن الصعوبات والعقبات التي تفرضها سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على أهالي الأسرى عند زيارتهم وأبنائهم في سجون العدو الإسرائيلي والبعيدة عن أماكن إقامتهم.

#### 5- مجال حقول الألغام ودفن النفايات النووية في الجولان العربية السورية المحتلة:

• تستمر سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي فى زرع وتجديد حقول الألغام في الجولان العربية السورية المحتلة، حيث يتراوح عددها بين نحو 2 و 3 ملايين لغم، مما أودى بحياة الكثير من المواطنين الأبرياء في الجولان المحتلة، وقد بلغ عدد الضحايا من الألغام الإسرائيلية في الجولان المحتلة "532" مصابا، منهم "202" شهيد و "329" إعاقة دائمة، معظمهم من الأطفال، وتقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الآونة الأخيرة بإنتاج ألغام متحركة تنتقل عبر الرياح والأمطار، وقسم آخر يتم التحكم فيه عن بعد بهدف إثارة الرعب لدى السكان العرب السوريين لإرغامهم على النزوح من قراهم وأراضيهم وتركها تحت رحمة المستوطنين وقوات الاحتلال.

• قامت قوات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بدفن كميات كبيرة من النفايات النووية نحو (20) موقعاً على أراضي الجولان المحتلة منها (نشبه المقبلية - قصر شبيب - بركة

مرج المن... إلخ)، كما قامت بتلغيم خط وقف إطلاق النار في الجولان المحتلة بألغام نووية تكتيكية ونيوترونية ومواد مشعة وأخرى قابلة للانفجار وأطلقت عليها اسم (قلاع داوود)، مما أدى إلى تفشي أمراض السرطان بين السكان هناك بسبب إفرازات (انبعاثات) النفايات النووية المدفونة.

• أكدت تحاليل التربة في قرى الجولان المحتلة احتواءها على كمية كبيرة من الإشعاعات الذرية وعلى كمية كبيرة من (الرونفين) الإشعاعي الذي تستخدمه إسرائيل كمخصبات زراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب هذا الملوث إلى المياه الجوفية بهدف تسميم المواطنين العرب السوريين هناك.

## 6- مجال استغلال ثروات الجولان:

• يعادل متوسط المردود الإجمالي للصناعة الإسرائيلية في الجولان السورية المحتلة ما يقارب الـ"8" ملايين دولار، والزراعة ما يزيد على المليار دولار سنويا، وكذلك السياحة، حيث يزيد عدد زوار الجولان على أكثر من "2" مليون زائر في السنة إلى المراكز الرياضية ومراكز التزلج في سفوح جبل الشيخ ومساح المياه الكبريتية في حمامات الحمة السورية وعشرات المطاعم والفنادق، منها المطعم التايلاندي الضخم وحديقة التماسيح الأمريكية وفنادق هوارد وجونسون، ومصانع ألبان وألبان الجولان في كتسرين ومنشآت شركتي "كور وتل دور" وشركة "إيدن سبرنجر" للمياه المعدنية، وعشرات المعامل الصناعية والمنشآت المخصصة لإنتاج التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات البلاستيكية والكيميائية والغذائية والإسمنتية والفولاذية والبتروولية، والدباغة والصناعات المعدنية والعسكرية، بالإضافة إلى معاصر الفواكه والزيتون ومراكز التقنية (التكنولوجيا) الصناعية والزراعية، ومصانع الأخشاب والمياه المعبأة والطواحين والأقمشة والصناعات الورقية ووسائل التعليم والإيضاح، إلى جانب التوسع في مزارع الأبقار وتربيتها للألبان واللحوم، ومزارع البطاطا والفواكه وغيرها، وقد بعث ذلك كله النشاط في الحركة السياحية نحو الجولان العربية السورية المحتلة.

• قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط والمعادن والغاز والآثار في أراضٍ تعود ملكيتها للمواطنين السوريين الذين أبعدها عن قراهم وأراضيهم من خلال قيام سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتزوير وثائق امتلاك، معتبرة أن ملكية تلك الأراضي تعود إلى يهود منذ ما

قبل الاحتلال، حيث باشرت آليات شركة (جيني إنرجي) للطاقة والتي يملكها وزير البنى التحتية السابق (آفي إيتام) أعمال التنقيب، وصرح إيتام بأن إسرائيل فى حاجة إلى ما يقارب الـ 300 ألف برميل من النفط يومياً وسيعمل من خلال شركته على تأمين جزء من هذا الاحتياج من الجولان العربية السورية المحتلة.

• تركيز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على إقامة مشروع محطات لتوليد الكهرباء عن طريق استثمار حركة الرياح المستمرة فى إقامة وتوسيع مشروع حقل من التوربينات الهوائية فوق أراضي الجولان العربية السورية المحتلة.

• ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمدا بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية.

### **ثالثا- نسبة الضرائب والخصومات المفروضة على العمال العرب السوريين العاديين والعاملين في الزراعة من قبل سلطات الاحتلال وأنواع هذه الضرائب:**

عمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي إلى انتهاج سياسة ضريبية لا طاقة للعرب السوريين في الجولان المحتلة على تحملها، حيث قامت بفرض ضريبة عمل على العمال السوريين تتراوح بين 7 و 35٪ من ناتج العمل اليومي أو الدائم مع عدم إعفائهم مما يسمى بضريبة الدخل والتي تبلغ نحو "25٪" من صافي الناتج، بحيث بلغت نسبة الضريبة على قوة العمل نحو "55٪" من الناتج العام وضريبة بنسبة 30٪ على المتعهدين، وعلى البرادات ومعارض التفاح بنسبة تقدر حسب الأرباح التي تقدم لضريبة الدخل ، مما دفع العمال السوريين للعمل وفق ما عرف بنظام العمل الإضافي لمدة ثلاث ساعات عمل متواصلة ، حيث إن مثلهم من العمال اليهود يعملون ست ساعات ونصف الساعة يوميا ولا تفرض عليهم الضرائب التي أشرنا إليها سابقا، والتي تشكل نهباً سافراً لأموال المواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة، ونسب الضرائب مزاجية، حيث تسمح سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي للمواطنين السوريين بفتح مصانع خفيفة كالأدوات المنزلية والمنظفات والصابون والأعمال الزراعية الأخرى وتفرض عليها ضرائب باهظة.

كما تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحديد القرى، حيث وضع العدو مؤخرا حزاما

تنظيمياً لقرى الجولان المأهولة، ومنعت أي مواطن من البناء خارج هذا الحزام، ولا تعطى رخصاً للبناء إلا بموافقة المجلس المحلي المعين من قبلها بعد دفع رسوم وضرائب باهظة على كل رخصة.

كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ببيع عقارات وأملاك تابعة أصلاً للمواطنين السوريين الذين رحلوا أو أبعدها عن قراهم مثل قرى (جباتا الزيت - بانياس - زعورة - عين فيت - واسط)، واعدة من يستجيب لهذا العرض بمنحه رخص بناء وقروضا وتقديم أفضل الخدمات، والهدف الأساسي من ذلك إيجاد خلافات بينهم وبين جيرانهم العائدين حتماً إلى أراضيهم وبيوتهم عند جلاء هذا الكيان المستعمر. ومن الجدير بالذكر أن كل ما ورد من أنواع الضريبة مبوب في قانون الضريبة العام، إلا أنه يزيد على ذلك القانون بنسبة تصل إلى "25%"، باعتبار أن المواطن العربي السوري موجود في الجولان العربية السورية المحتلة، لاسيما العمال غير المشمولين بما يسمى الخدمة الإلزامية للمواطنين الإسرائيليين.

في الوقت نفسه لا تشمل أبناء الجولان المحتلة المساعدات والمعونات المقدمة من الصناديق المالية العالمية والمحلية لما يسمى إسرائيلياً (بسكان المناطق الحدودية)، وهكذا يصبح الفرق شاسعاً بين دخل المستوطن اليهودي ودخل العامل العربي السوري، أي أكثر من 70% مع الأخذ بعين الاعتبار أن المستوطن اليهودي معفي من الضريبة ولا يقوم بنفس الأعمال التي يقوم بها بل يجبر عليها المواطن السوري في الجولان العربية السورية المحتلة.

## **رابعاً- التأمين الاجتماعي والتعويضات والإجازات الصحية الممنوحة للعامل العربي مقارنة بالعامل الإسرائيلي:**

• ترفض سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو جزئية والذين يحتاجون لرعاية صحية خاصة بسبب إصابتهم في أثناء العمل، باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض، وبحجة أنهم تلقوا علاجاً طبياً في عيادات خاصة لأطباء من أبناء الجولان الذين تخرجوا في الجامعات السورية.

## خامسا- الأعمال التي يسمح للعمال العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة بمزاومتها:

وفق الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب السوريين، فقد تم تصنيف هؤلاء العمال "عمالا من الدرجة الثالثة" بعد العمال اليهود والأجانب، وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي وجهات العمل المختلفة باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها، ومعظم تلك الأعمال مصنفة إسرائيلية بـ "الأعمال الشاقة والقدرة" مصطلح صهيوني عنصري وهي مخصصة للأقلية العربية، ومنها على سبيل المثال:

1. أعمال الحديد من عتالة وتصنيع وتركيب، لاسيما في الورش والمنشآت والمشاريع الخطرة.
2. أعمال الحفر اليدوي وتقطيع الصخور ونقلها إلى الأماكن التي يتعذر استخدام الآلات فيها.
3. العمل في مصانع الصباغة والدهانات والزيوت الصناعية وكذلك في مصانع مواد الغزل والتي معظمها يسبب الأمراض السرطانية.
4. العمل في التحصينات العسكرية القريبة أو المحاطة بحقول الألغام التي تكرر انفجار بعضها مسببا وفيات بين العمال السوريين.
5. العمل في البناء، لاسيما في المستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية، وهذا يشمل بالطبع المهن المختلفة (كهرباء - حدادة - نجارة - بلاط - دهان....إلخ)
6. العمل في مجال الميكانيكا العام وخدمات الآليات.

## سادسا- في مجال مصادر الأراضي وسرقة المياه والتضييق على الإنتاج الزراعي:

تستمر سياسة الضم الزاحف والاستيلاء على الأراضي والثروات الطبيعية في الجولان المحتلة واستغلالها لمصلحة المحتلين، وقد تلازمت عمليات الاستغلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة من الجولان السورية مع عمليات مصادرة وسرقة المياه واستغلالها، وغالبية أراضي الجولان التي تم استغلالها من قبل سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي خلال السنوات الماضية هي الأراضي الصالحة للزراعة والتي كان المواطنون العرب السوريون يزرعونها قبل عام 1967م.

## واعتمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي عدة طرق لمصادرتها، من أبرزها:

- مصادرة أراضي النازحين واعتبارها ملكا للدولة بحجة غياب أصحابها ومصادرة أراضي المشاع التي يمتلكها السكان عامة ومثالها أراضي المشاع في قرية مسعدة.
- مصادرة الأراضي القريبة من خط وقف إطلاق النار وزرعها بالألغام.
- مصادرة الأراضي لإنشاء المعسكرات والمواقع العسكرية وشق الطرق في الأراضي البعيدة عن خط وقف إطلاق النار.
- مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية.
- تسييج الكثير من الأراضي بحجة وضعها تحت تصرف سلطة حماية الطبيعة (وتقدر المساحة الكلية لهذه الأراضي بنحو 100 ألف دونم).
- تواصل قوات العدو الإسرائيلي دفع معداتها الهندسية إلى الجولان العربية السورية المحتلة بالقرب من خط وقف إطلاق النار بهدف تجريف التربة ونقلها إلى داخل فلسطين المحتلة وتقوم باقتلاع الأشجار في المنطقة بين الشريط الشائك وخط وقف إطلاق النار.
- أما بالنسبة لمصادر المياه فإن سياسة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ماضية في حرمان المواطنين السوريين في القرى المحتلة من الاستفادة من مصادر

المياه المتوافرة في تلك القرى، حيث إنها قامت بتدمير عدد كبير من السدود السطحية والخزانات التي كان المواطنون السوريون قد أقاموها سابقا، فهي تمنعهم من حفر الآبار وبناء خزانات تجميع لمياه الأمطار والثلوج، كما تمنعهم من استغلال مياه بحيرة مسعدة، في الوقت الذي سرقت فيه مياهها عبر تحويل مياه البحيرة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتلة، في حين تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بحفر العديد من الآبار لمصلحة المستوطنات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية.

إن سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي تتعمد خفض أسعار التفاح، وفرض رسوم وضرائب باهظة على نقله وتسويقه، وتسعى إلى عرقلة عملية استجراره إلى الوطن الأم بهدف الضغط على المزارعين وإلحاق الضرر بهم، مع الإشارة إلى أن محصول التفاح يعتبر المنتج الأساسي في قرى الجولان السورية المحتلة.

### **سابعا- العدد الإجمالي للمستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنات التي أقيمت مؤخرا على أرض الجولان العربية السورية المحتلة أو التي تم توسيعها:**

تتزامن حملات التهويد والاستيطان الصهيونية المسعورة في عموم الأراضي العربية المحتلة، مع مباشرة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي العمل منذ فترة على تنفيذ مخطط استيطاني يتم بموجبه تشجيع وتكريس الاستيطان اليهودي في الأراضي السورية المحتلة في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة، على أن يتم إنشاء وبناء تسع مستوطنات جديدة تضاف إلى 32 مستوطنة قائمة هناك (مسجلة لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية)، وتوطين 200 عائلة يهودية كل عام في الجولان المحتلة. ويجري البحث حاليا عن كيفية زيادة عدد المستوطنين في الجولان إلى 50 ألفا على المدى القريب، وإزالة كل الحواجز للوصول إلى هذا الهدف.

وقبل أربعة أعوام مضت، وضمن خطة تعزيز "الاستيطان اليهودي" في الجولان، كانت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي قد أعلنت عن البدء في التوسع الاستيطاني فوق أراضٍ جديدة بمساحة 80 دونما في منطقة البطيحة جنوب الجولان المحتلة عند ملتقى الحدود الأردنية - السورية - الفلسطينية، من أجل بناء قرية سياحية في منطقة

"تل الصيادين" على الساحل الشرقي لبحيرة طبريا في منطقة الكرسي من الأراضي السورية المحتلة.

وتشهد حملة الاستيطان الصهيونية الجائرة حاليا زخما كبيرا في البناء، لم تعهده منذ سنين طويلة، حيث سجلت مؤخرا ارتفاعا بنسبة تربو على 400 ٪ في شراء الشقق الاستيطانية بمرتفعات الجولان المحتلة.

والمحصلة أن عمليات التهويد الجائرة فوق أراضي الجولان المحتلة، وصلت إلى حدود إقامة (46) موقعا استيطانيا، ما بين مستعمرة، ونواة مستعمرة، وموقع استعماري من مستعمرات الناحال، والكيبوتسلة الزراعية الصناعية الجماعية، ومستعمرات الموشاف التعاونية، ومستعمرات المتدينين.

كما تشير معلومات إلى أن حكومة الكيان الصهيوني الإسرائيلي أقرت في أحد اجتماعاتها خطة استيطانية خماسية لتطوير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير المستخدمة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ستخصص للمزارعين اليهود في المنطقة، وتسعى سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي من خلال هذه الخطة الاستيطانية لتطوير الزراعة في الجولان، حيث سيتم افتتاح "750" منشأة زراعية استيطانية جديدة خلال السنوات الأربع المقبلة، وستقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بصرف نحو "400" مليون شيكل (115 مليون دولار أمريكي) على هذه الخطة التي تتعلق بمد شبكات المياه وإزالة الألغام بينها وبين أحد المواقع العبرية ، كما أنه سيتم في إطار هذه الخطة تأهيل نحو 30 ألف دونم للزراعة قرب التجمعات الاستيطانية الحالية في الجولان المحتلة مع إزالة بعض حقول الألغام في المنطقة منتشرة على مساحة تبلغ نحو "10" آلاف دونم، واستغلال هذا التوسع لإيجاد فرص عمل جديدة للمستوطنين وتشجيع السياحة والزراعة.

كما نقل الموقع عن رئيس مجلس مستوطنات الجولان (إيلي مالكا) قوله إن هذه الخطة ستتيح لهم استقبال مئات العائلات اليهودية الجديدة من الشباب الذين سيشكلون الجيل الثاني من مشروع الاستيطان الإسرائيلي في الجولان المحتلة.

## ثامنا- نسبة عمالة الأطفال العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة:

تركز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة جهودها على استخدام عمالة الأطفال، وذلك لهدفين أساسيين:  
(أ) رخص أجور الأطفال.

(ب) سلخ الأطفال عن مجتمعهم ومحاولة مزجهم في سوق العمل الرخيصة وهم صغار في السن بهدف استكمال مخطط التهويد والدمج، ولذلك ووفق معطيات رقمية وإحصائية متباعدة أجراها بعض المهتمين من أبناء الجولان المحتلة، فقد بلغت نسبة عمالة الأطفال دون عمر السابعة عشرة ما يزيد على 60% من قوة العمل.

وهذا بالطبع سبب تسربا كبيرا من المدارس الابتدائية والإعدادية، في حين بلغت نسبة التسرب من تلك المدارس ما يزيد على 20% ما يسبب تجهيلا كبيرا للأجيال. ولذلك، فإن عمالة الأطفال كانت ومازالت أسلوبا ووسيلة احتلالية من أجل تجهيل الأجيال العربية وقطع صلاتها بالمجتمع، وبالتالي بالوطن الأم، حيث جاء في إحصائية محلية أن نسبة الإجرام بين هؤلاء أي "العمال الأطفال" بلغت أرقاما قياسية أسهمت في نشر المخدرات استخداما وتجارة، وعملت على حرف المجتمع عن عاداته وتقاليده، وبات مجتمعا هجينا مؤلفا من حضارة مستمدة من الماضي وحضارة مشوهة مزورة مفروضة بحكم واقع الاحتلال وسياسة التهويد.

الجدير ذكره أن قانون سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي يمنع عمالة الأطفال بالنسبة لليهود إلا أنه يتجاهل ذلك بالنسبة للمجتمعات العربية عموماً والمجتمع الجولاني خصوصاً